A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/515
17 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع (A/50/666/Add.7)، على أساس الاشتراكات التي وردت حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والإسقاطات المنقحة لنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ثانيا - حالة الاشتراكات

٢ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بلغ عدد الدول الأعضاء التي دفعت بالكامل الأنصبة المقررة عليها في الميزانية العادية ٩١ عضوا مقابل ٨٢ في نفس التاريخ في عام ١٩٩٥، و ٦٦ في ١٩٩٤، ومع ذلك فإن مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للميزانية العادية، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قد بلغ ٧١٤ مليون دولار منها ٣٩٨ مليون دولار تتصل باشتراكات عام ١٩٩٦ و ٣١٦ مليون دولار تتصل بأعوام سابقة. وتمثل الاشتراكات المستحقة على الدولة ذات أعلى معدل من الأنصبة المقررة نسبة قدرها ٧٤ في المائة من مجموع المبلغ المستحق.

٣ - وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة على جميع الدول الأعضاء لعمليات حفظ السلام (١,٩ بليون دولار) والمحكمتين الدوليتين (٢٠,٥ مليون دولار) ما يقل بقدر طفيف عن بليونين من الدولارات.

٤ - وهكذا، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة من جميع الدول الأعضاء في نهاية أيلول/سبتمبر ٢,٧ بليون دولار. ويظهر هذا الرقم تقلص المبلغ المستحق بنحو ١٦٥ مليون دولار عما كان عليه في نهاية آب/أغسطس. بيد أنه يظل مرتفعا على نحو لا يسمح بكفالة السلامة المالية للمنظمة وقدرتها على الاستمرار.

181096 181096 96-27926

9627926

ثالثا - الحالة النقدية الراهنة

٥ - ارتفع الرصيد النقدي للصندوق العام المشترك (الميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص من ١٨ مليون دولار في نهاية حزيران/يونيه إلى ٨٤ مليون دولار في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي نهاية أيلول/سبتمبر وصل هذا المركز النقدي تحسنه فبلغ ١١٩ مليون دولار. وقد تراكم هذا العجز النقدي رغم ما قامت به دول أعضاء عديدة للوفاء بالتزاماتها للأمم المتحدة من جهد مشجع غالبا ما بُذل بالرغم من مواجهة مشاكل اقتصادية خطيرة.

رابعا - إسقاطات التدفق النقدي للصندوق العام

٦ - ما زال متوقعا أن يظل المركز النقدي للصندوق العام المشترك سلبيا حتى نهاية عام ١٩٩٦. بيد أنه أصبح من المتوقع الآن أن تسجل المنظمة في نهاية العام رصيدا سالبا قدره ١٠٣ ملايين دولار أي أقل من العجز البالغ ٢٤٣ مليون دولار الذي كان مسقطا من قبل. وقد نشأ هذا النقص في العجز النقدي المتوقع للصندوق العام المشترك وقدره ١٤٠ مليون دولار، عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأخير من عام ١٩٩٦ بتسديد مبلغ قدره ٢١٣ مليون دولار تقريبا أي بزيادة ١٠٠ مليون دولار مقارنة بتقديرات سابقة، وهو ناشئ أيضا عن مبلغ قدره ٤٠ مليون دولار من الولايات المتحدة ورد في أيلول/سبتمبر. ولم يدرج هذا المبلغ في التقديرات الأولية لأنه كان مشروطا بضرورة أن تصدق عليه حكومة الولايات المتحدة ولم يكن تسديده مؤكدا.

خامسا - إسقاطات التدفق النقدي لعمليات حفظ السلام

٧ - على نحو ما ذكر في تقارير سابقة، يجب التأكيد على أن التنبؤ بالتدفق النقدي لعمليات حفظ السلام أصعب بكثير من التنبؤ به للميزانية العادية. ذلك أن مواعيد ومبالغ الأنصبة المقررة لعملية حفظ السلام وما ينتج عنها من أثر على إمكانية التنبؤ بالمقبوضات أكثر تقلبا بكثير منها في حالة الميزانية العادية.

٨ - ورد في التقديرات المستكملة السابقة أن الرصيد النقدي الموحد لعمليات حفظ السلام سيصل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٨٦٦ مليون دولار. ومن المتوقع الآن أن يصل إلى ٧٩٥ مليون دولار أي أنه سينخفض بما قدره ٧١ مليون دولار.

٩ - ويعزى هذا النقص المقدر في الرصيد النقدي لعملية حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى معلومات وردت من الولايات المتحدة بشأن مواعيد الدفع. ولقد أصبح مفهوما الآن أن من مجموع المدفوعات المقدرة لفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، هناك مبلغ قدره ٧١ مليون دولار سيتم استلامه في عام ١٩٩٧.

١٠ - وقد أبلغ الأمين العام أن الولايات المتحدة تتوقع أن تسدد لأنصبة عمليات حفظ السلام الجارية ٢٨٢ مليون دولار خلال السنة المالية التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وأن مبلغا إضافيا قـــدره ٢٠ مليون دولار قد رصد لحالات الطوارئ المتصلة بأزمات في افريقيا، ولا سيما في بوروندي. وأبلغت الأمانة العامة بالإضافة إلى ذلك أن ٥٠ مليون دولار ستتاح لتسديد متأخرات عمليات حفظ السلام رهنا ببعض متطلبات التشريع الوطني.

١١ - وفيما عدا هذه المعلومات الجديدة بشأن الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، لم تطرأ أي تغييرات هامة في افتراضات التنبؤات الأخرى، سواء فيما يتعلق بمقدار المبالغ التي ستسدد أو بالدول الأعضاء التي ستسددها. ولذا، فإن الأمين العام، لا يزال يعتزم أن يدفع في عام ١٩٩٦ إلى الدول المساهمة بقوات مبالغ يصل مجموعها إلى ٣٥٠ مليون دولار. وقد سُدد بالفعل مبلغ قدره ٢٧٩ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم الأمين العام أيضا أن يسدد إلى الدول المساهمة بقوات مبلغا خاصا في نهاية السنة قدره ٢٧٥ مليون دولار شريطة أن يرد، بحلول نهاية السنة المبلغ الكامل وقدره ٤٠٠ مليون دولار المتوقع أن يدفعه الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٦. وقد دفع الاتحاد الروسي حتى الآن ٢١٠ ملايين دولار. ويمكن أيضا أن تسدد للدول المساهمة بمعدات مبالغ إضافية.

١٢ - ستخفض هذا المدفوعات المبلغ المستحق للدول الأعضاء في نهاية عام ١٩٩٦ نظير تكاليف القوات والمعدات إلى ٧٠٠ مليون دولار تقريبا. ولا يزال الأمين العام ملتزما بخفض هذا المبلغ بأسرع ما يمكن وبأقصى قدر ممكن من الحذر.

سادسا - الخاتمة

١٣ - استنادا إلى الافتراضات المدرجة في الإسقاطات الراهنة، يتوقع الآن أن يسجل الصندوق العام المشترك في نهاية ١٩٩٦ عجزا نقديا قدره ١٠٣ ملايين دولار وأن تسجل الحسابات الموحدة لعمليات حفظ السلام رصيدا موجبا قدره ٧٩٥ مليون دولار. وسيصل بالتالي الرصيد النقـــدي الموحد للمنظمة إلى ٦٩٢ مليون دولار. أما الزيادة الإجمالية وقدرها ٦٩ مليون دولار فتعكس زيادة سرعة التدفقات النقدية مقارنة بالتقديرات الأولية للميزانية العادية، البالغة ١٤٠ مليون دولار وتباطؤ التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام بمبلغ قدره ٧١ مليون دولار.

١٤ - ورغم أن الميزانية العادية تبدو وكأنها استعادت عافيتها نسبيا، فإن لمنظمة لا تزال مضطرة للاقتراض من حسابات حفظ السلام للإبقاء على عملياتها الأساسية. وما زال مستوى هذا الاقتراض المتوقع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ضخما إلى حد أنه يرجح استمرار هذه الممارسة إلى حد ما في عام ١٩٩٧. وفضلا عن ذلك يشكل ممارسة مالية سيئة أصلا، فإنه يرجح أن يسجل مستوى أرصدة عمليات حفظ السلام تراجعا في المستقبل الفوري رهنا بمستوى الأنصبة الجديدة التي ستقرها الجمعية العامة. وثمة خطر

واضح يتمثل في أن الأزمة المالية المتواصلة ستستمر في صرف الانتباه عن الجهود المبذولة من أجل الإصلاح الداخلي للأمانة العامة وتجديدها وفي التأثير سلبيا على تلك الجهود.

١٥ - والتحسن النسبي الذي أصبح يلوح الآن أمر محمود ولكن لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن الحالة المالية العامة للمنظمة لا تزال غير ثابتة. إن قيمة الاشتراكات المقررة غير المدفوعة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ستظل أكبر بكثير من أي قدر معقول يمكن أن يسمح بالإدارة المالية المتبصرة. ويقدر الآن أن تصل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ متأخرات الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء للأمم المتحدة مبلغا قدره ٢,١ بليون دولار تصل الحصة المستحقة على الولايات المتحدة إلى حوالي ٦٥ في المائة منه.

١٦ - ويعرب الأمين العام عن تقديره لجهود الدول الأعضاء المبذولة لتخفيض المبالغ المستحقة عليها للأمم المتحدة ويواصل توجيه ندائه إلى جميع الدول الأعضاء لحثها على أن تحذو حذو الدول المتزايد عددها التي بذلت تلك الجهود للوفاء على نحو كامل بالالتزامات التي تعهدت بها تلك الدول للأمم المتحدة.

- - - - -